

بن عباس الى قول من حرمه فكان اجماعاً **السابعة** ثدي الرجل فان فيها حكمه بالاجماع وقول من قد قيل ان فيها الدير حكايه لا مخالفه وهو قول شاذ **السابعة** اجمع الصحابه والتابعون على حد شارب اللحم وان اختلفوا في تقديره **الثامن** اجمعوا على انه يحجب الام من الثلث الى السدس الولد وعلى ان من مات وخلف عنه وخالته ان للجهه الثلثين وللخاله الثلث وتابعهم العلماء الا بشرن غياث فاسقط الخالد معها وهو خلاف للاجماع **العاشم** ان سهم بنت الابن النصف اذا انفردت وسهم بنتى لابن لما فوتها الثلثان حيث لا ولد لهيت ولا ولد لابن وسهم الماختر من الاب النصف اذا انفردت وسهم الماختر من الاب لما فوتها الثلثان حيث لا اخوة من الاب والام ولا اخوات منها **ومن مسابيل الاجماع** مسلة العول فان ابن الكوي سال عليا عليه السلام عن ابوين وابنتين ووجه فقال عليه السلام هل في مسلة عاد ثمنها لتسعا وانعقد للاجماع علي دخول النقص على البنات والاخوات فقا سوا عليون غيرهن اذ ليس بعض ذوى السهام بان ينقص عنهم اولى من بعض فوجدت في النقص على قدهم السهام وانكره بن عباس والاماميه وقال ليس في مسلة النصف والثلث والثلاثان والسدس وجوابك ان هذه اصول السهام التي تفرغ السهام منها



بسم الله الرحمن وصى الله على سيدنا محمد وآله وسلم لما ذكر الامام المصطفى احمد بن يحيى رحمه الله والسلام عليه المسابيل التي اجمع عليها وهي خمسة عشر مسلة وانها من شروط الاجتهاد وكنت اطلبها وبالغري للاجماع عليها فوجدت ايداً اسد وجماعة **المسلة الاولى** ان الاجماع انعقد على العمل بخبر الواحد كخبر عبد الرحمن في الجوس وكتاب عمرو بن حزم في الدين والركوة وخبر جمل بن مالك في الجنين والضخال بن قيس في توريث المرأة من دينته ورجها ونحو ذلك ان الاجماع انعقد على ان يصر المراه الكبيره الاكبيسه استخاضه وخلافه الى العباس مسبق بالاجماع فلا يعتد به **الثانيه** ان بلاد الحرب وهي من العديب الى اقصى اليمن ومن عمان الى تيماء والبحرين الى تخوم ارض الشام والقيلاسيه وجلوان كلها عشريه اجماعاً واما العراق والري وخراسان وخراتم وجيلان وديلمات ونجرات فكلها خارجيه للاجماع فلا يجوز المخالفه للاجماع السلف حين افتتح عمر السوال **الثالثه** فساد الحج بالجماع قبل الوقوف نص عليه صاحب شرح جمع الجوامع انه من الاجماع الخفي الذي لا يجعله الا الخاص قال وكذا سهم بنت لابن السدس مع بنت الصلب **الرابعه** بيع مهورات الاولاد فان لا يجوز بالاجماع على ذلك وخلاف الناصر خلاف الاجماع على ما اختاره الاعاظم **الخامسه** بيع الدرهم بدرهمين ونحوه لا يجوز بالاجماع وقول بعضهم انه يجوز حمل على المختلفين جنساً لرؤيته

قاله وحزمه
العديب على ما اقتضاه
صاحبها القاضي
ونحوه ما لا يجلبه
بجمع النصف و
الثانيه من مسابيل
والثالثه من مسابيل
بيده عن ابن عباس
ان طردوا الى
من حمله الى
العراق
وهو كما
المسألة

بن عباس
منه في ما بين قال ابو عبيد
من البصر الى وهو قريب
اليمن بطولها وما الى الاقصى
فهذه نص من السهام وهو مرفوع
النهي من محمد بن جابر
الجرى اخلاص
بعض القاض
العلماء
الحسن بن ابي صرمد